الأيام ALAYAM
الخميس 25 صفر 1433 - العدد 8319
Thursday 19th - January 2012 - No.8319
www.alayam.com

سيتم خلالها شرح التعديلات ومذكرتها التفسيرية وإحالتها لـ «التشريعية» لدراستها

جلسة برلمانية «خاصة» لمناقشة التعديلات الدستورية الأحد المقبل

كتب – محرر شؤون البرلمان:

قرر مجلس النواب عقد جلسة خاصة الأحد المقبل لمناقشة التعديلات الدستورية التي تسلمها أمس الأوّل، وقال رئيس المجلس خليفة الظهراني في رسالة أرسلها إلى النواب أمس الأربعاء أنه وبالنظر لورود مشروع تعديلات دستور مملكة البحرين ومذكرتها التفسيرية والمرافقين للمرسوم الملكي رقم (12) لسنة 2012 إلى مجلس النواب بتاريخ 17 يناير 2012، وعملاً بأحكام المادة (88) من اللائحة الداخلية لمجلس النوّاب التي تنص على أنه «يعقد جلسة خاصة خلال أسبوع من تاريخ ورود طلب تعديل الدستور من رئيس مجلس الوزراء، ويُعرض رئيس المجلس بياناً شارحاً لهذا الطلب على المجلس قبل أن يقرّر إحالته إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية».

وأضاف الظهراني «لذلك تقرر عقد جلسة خاصة لمجلس النواب ظهر يوم الأحد في الثاني والعشرين من 2012م، لغرض عرض البيان الشارح للتعديلات الدستورية وإحالتها إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية».

الجدير بالذكر أن الأمانة العامة لمجلس النوّاب قامت أمس بتوزيع مشروع تعديل الدستور ومذكرته التفسيرية على النوّاب، وتتضمن التعديلات إجراء 19 تعديلاً، وتضمنت التعديلات أن يكون عضو مجلس النواب أو الشورى مضى على اكتسابه الجنسية البحرينية خمس سنوات على الأقل، غير حامل لجنسية دولة أخرى من غير الدول الأعضاء بمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

صورة عامة لمجلس النواب

وفيما اشترطت التعديلات أن يضع الملك الضوابط والإجراءات والطريقة لاختيار أعضاء مجلس الشورى، نصت أن يتم تزكية عضو مجلس النواب من قبل عدد لا يقل عن 50 مواطنا من المقيدين في جدول انتخاب الدائرة التي يرشح نفسه فيها، على أن يكون حاصلاً على شهادة الباكالوريوس أو الليسانس من إحدى الجامعات المعترف بها أو ما يعادلها.

كما نصت التعديلات إذا خلا محل أحد النواب قبل نهاية مدته لأي سبب من الأسباب، يحل محله الذي حصل على أعلى الأصوات بعده، وإن لم يوجد من يحل محله ينتخب خلال شهرين من نائب آخر.

أما المادة المتعلقة بنيل الحكومة لثقة مجلس النواب، فقد نص التعديل على المادة (46) أن «يقدم رئيس مجلس الوزراء برنامج الحكومة خلال ثلاثين يوماً من أداء اليمين الدستورية إلى مجلس النواب، أو في أول اجتماع له إذا كان غائباً. وإذا لم يوافق المجلس على هذا البرنامج خلال ثلاثين يوماً بأغلبية أعضائه تقوم الحكومة بإعادة تقديمه إلى المجلس بعد إجراء تعديلات خلال إحدى وعشرين يوماً من تاريخ رفض المجلس له، فإذا أصر مجلس النواب على رفض البرنامج للمرة الثانية خلال فترة لا تتجاوز إحدى وعشرين يوماً بأغلبية ثلثي أعضائه قبل الملك استقالة الوزارة. وإذا لم يوافق المجلس على برنامج الوزارة الجديدة بذات الإجراءات والمدد السابقة كان للملك أن يحل المجلس أو يقبل استقالة الوزارة ويعين وزارة جديدة، ويجب على المجلس أن يصدر قراراً بقبول برنامج الحكومة أو رفضه خلال المدد المنصوص عليها، فإذا مضت إحدى هذه المدد دون صدور قرار من المجلس اعتبر ذلك قبولاً للبرنامج».

وكان مجلس النواب قد أكد أمس الأول أن إحالة التعديلات الدستورية تفتح أمام المشروع الإصلاحي آفاقا جديدة ورحبة من التطوير والدعم للعملية التنموية الشاملة، وأن هذه الخطوة الحضارية تمثل نهضة جديدة للبحرين وترسيخاً للنهج الديمقراطي والرؤية الشاملة للمسيرة الإصلاحية، وهي خطوة تاريخية تفتح أبوابا واسعة أمام الديمقراطية وتطوير ممارستها، كي تبنى عليها أجيال المستقبل للوصول إلى آفاق جديدة.

وأشَار إلى أن التعديلات الدستورية والتي منحت المجلس النيابي المزيد من الصلاحيات لأداء دورها الرقابي والتشريعي، وتطوير العلاقة بين السلطة التنفيذية والتشريعية وإتاحة إعداد الميزانية العامة للدولة بطريقة أيسر بما يمكّن من العمل بالميزانية الجديدة في بداية السنة المالية، وبما لا يسمح بإصدار الميزانية لأكثر من سنتين ماليتين، تأكيدا واضحا للصلاحيات الواسعة التي سيتمتع بها المجلس المنتخب.

اختلاف وجهات النظر بين نواب «المستقلين» ليس مؤشراً للتفكك.. شريف:

«النواب» سيدفع بمبادرة «الشورى» نحو المصالحة الوطنية

كتب – محرر شؤون البرلمان:

أكد رئيس كتلة المستقلين النيابية النائب عثمان شريف أن مجلس النواب سيساهم في الدفع بمبادرة المصالحة الوطنية التي أطلقها مجلس الشورى في جلسته الأخيرة، بغية حلحلة التوترات، ومعالجة الشرخ الكبير الذي طرأ على المجتمع بعد الأزمة الأخيرة التي عصفت بالبلاد.

وردا على التساؤل حول ما يثار من تقصير لمجلس النواب في هذا الشأن بعدم أخذ زمام المبادرة خصوصا وأنه ممثل الشعب، قال شريف «إن المبادرة كانت موجودة، وأعلنت من قبل مجلس الشورى، وتفاعل النواب معها تفاعلاً واضحا، حيث أقرها مجلس النواب في يوم الاثنين الماضي، وقام النواب في اليوم التالي وقبل الدخول لقاعة البرلمان بالتوقيع على سجل المصالحة الوطنية».

ورأى أن عدم استباقية مجلس النواب لمجلس الشورى في هذه المبادرة لا تعد قصوراً، حيث إن المبادة انطلقت من تحت قبة مجلس الشورى بالتحديد من خلال العضوة دلال الزايد، حيث أخذت الخطوة الاستباقية وهي مطروحة من قبل مجموعة من الفعاليات خارج المجلس، ولكن جاءت المبادرة من الشورى قبل أن يبادر بها النواب، ومثل هذه الأمور تحدث بين الغرفتين التشريعيتين إلا أن هذا لا يعني أن النواب ليسوا مرحبين بهذه المصالحة، أو لن يدفعوا بها نحو ترجمتها على ارض الواقع لتأخذ مداها العملي، وتعالج التوترات الحاصلة في المجتمع.

وتعليقاً على ما يثار في وسائل الاتصال الالكترونية من أن مجلس النواب ساهم بدور تأزيمي بدلا من مساهمته في معالجة التوترات في المجتمع، قال شريف «الظروف التي مررنا بها في الشهور الأخيرة كانت ظروفا غير عادية وكل نواب المجلس سواء بشكل فردي حيث كل شخص كان له رأي في الأزمة، أو بتفاوت الآراء المطروحة من منطلق ما يمثله كل نائب أو كتلة عن شريحة مختلفة من أطياف المجتمع البحريني، مستدركا «من الملاحظ أن هناك تأزيم نتج خلال الفترة الأولى ابتداء من بداية الأحداث في فبراير حتى الآن، ولكن أخذت منحى لاحقا في عملية التخفيف وأيضا خفت حدة لهجة الخطاب، لأن الكل أدرك في النهاية بأنه لابد من وضع حد لهذه المشكلة».

ورأى أن القيادة في البلاد أثرت في جميع المؤسسات من خلال توجهها ومبادراتها بالدفع باتجاه إيجاد حل لهذه المشكلة، خصوصا وأن

عثمان شريف

الشرخ الذي حصل في المجتمع كبير ويحتاج لأن تأتي المبادرة من كافة الأطياف.

وتابع «كنت أتمنى في المقابل أن تكون هناك مبادرة أيضا من بعض الجمعيات الأخرى سواء الجمعيات السياسية بمختلف أطيافها أو الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني، بحيث تدفع بالتوجه نحو المصالحة الوطنية، وإعطاء انطباعٍ ورسالة، أننا مهما حصل من اختلاف ومهما تصاعدت الأزمة إلا أننا في النهاية شعب واحد وليس لنا استغناء عن بعضنا البعض، وأن البلد كالطير لا يمكن أن يطير إلا بجناحين اثنين».

وذكر أن عملية التأزيم لم تتوقف عند النواب، إذ إن الجميع كان لهم دور في هذا الأمر، سواء من خلال طرح معين أو عبر إبداء الرأي في وسائل الإعلام، فضلا عن دور المؤسسات والإعلام والفرد في المجتمع في هذا التأزيم، موضحا «أن المشكلة إذا ما أريد انهاؤها واجتثاثها من جذورها فلابد من الابتعاد في هذه الفترة عن البحث عمن كان السبب وراء التأزيم، والابتعاد عن إلقاء اللائمة على هذه الجهة أو تلك، والتركيز على الدفع بالمصالحة الوطنية للأمام، وتفعيلها من خلال كل المؤسسات والفعاليات السياسية والأهلية في البحرين».

وأشار إلى أن مبادرة المصالحة الوطنية سيكون لها دور كبير في الاستقرار السياسي، وسيكون لها انعكاس كبير في تجسيد الروح الوطنية وهو ما يعد أمراً مهماً لتنمية الاقتصاد، موضحا أن «كثيرا من الأمور الاقتصادية وتوقف كثير من المشاريع والاستثمارات نتيجة لعدم وضوح الرؤية والمستقبل القريب والمنظور والبعيد، إذ إن السؤال المطروح دائما إلى أين سنتجه؟ وهل سنتمكن من حلحلة هذه المشاكل والظروف التي ممرنا بها؟».

وعبر شريف عن تفاؤله في تخطي الأزمة ومخلفاتها، مشيرا إلى أن ما تخطيناه كان في بدايته وفي شدته، وإن الدفع بتلك الأزمة نحو التحلحل تؤكده الرغبة الأكيدة للقيادة بتحقيق توصيات ما جاء في تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق.

واستدرك «اعتقد إذا تم الاسراع في تطبيق وتحقيق ما جاء من توصيات، فهذا بذاته سيساهم بصورة كبيرة في تحسين الوضع السياسي والاقتصادي معاً».

وعلى صعيد آخر، أكد شريف أن كتلة المستقلين النيابية في أفضل حالاتها هذه الفترة، نافياً وجود أي تفكك في كتلة المستقلين، موضحا «أن هناك اختلافا في وجهات النظر واكبت نهاية دور الانعقاد الأول، غير إنه وبعد إعادة تشكيل إدارة الكتلة، حيث استلمت رئاستها وكان هذا باتفاق أن تكون رئاسة الكتلة خاضعة للتدوير مع بداية كل دور انعقاد، وفي دور الانعقاد الحالي توافق جميع أعضاء الكتلة على استلامي بالإجماع لرئاسة الكتلة، وقد اجتمعنا مرتين وكانت الأمور تسير بصورة طبيعية، لذا فإنني أؤكد الاختلاف في وجهات النظر لا يعني أنه مؤشر لتفكك داخل الكتلة».

تقوي خلال مشاركتها بمؤتمر «الأمن الوطني والأمن الإقليمي لمجلس التعاون»:

الاتحاد الخليجي نقلة حضارية نوعية للوقوف في وجه التحديات القائمة

جددت رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والامن الوطني البرلمانية النائب سوسن تقوي دعوتها وامتنانها بالدعوة الكريمة والصادقة لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود وقادة دول مجلس التعاون في قمة الرياض التشاورية الاخيرة، والمتمثلة بالسعي للانتقال بالمجلس من حالة التعاون الى حالة الاتحاد، لما لها من اثر بالغ والتي تمثل مرحلة جديدة ونقطة انطلاق مهمة نحو بناء الاستراتيجية الامنية الشاملة لدول مجلس التعاون.

وشددت خلال مداخلة تلفزيونية لها على هامش مؤتمر الأمن الوطني والإقليمي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية: «رؤية من الداخل» المنعقد امس الثلاثاء، على ان البحرين حالها حال كل اخواتها وشقيقاتها في دول مجلس التعاون تتطلع لهذا الاتحاد الخليجي الموحد اليوم قبل الغد، لما سيحدثه من نقلة حضارية نوعية على كافة الاصعدة لدول الخليج كافة والبحرين خاصة، وسيعزز قدراتها على التعامل مع التحديات المختلفة أمنياً أو سياسياً أو اقتصادياً في تكتل فعلي وموضوعي واحد، سيسهم في المقام الاول على بناء قدرات ذاتية تستطيع استيعاب اية تأثيرات اقليمية او دولية خارجية، حيث ان الامن الوطني لأي دولة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي هو مرتكز اساس من مرتكزات الامن الاقليمي لدول المجلس، وان تحقيق الامن الجماعي ومسؤولية صيانة السلم والامن في منطقة الخليج تقع على كاهل الدول الاعضاء في منظومة مجلس التعاون انفسهم دون غيرها.

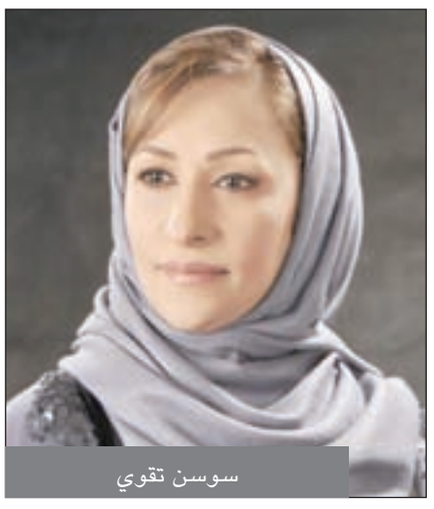
سوسن تقوي

كما اكدت النائب تقوي على ضرورة الاخذ في الاعتبار الاهمية القصوى والعاجلة للدخول في المزيد من التحالفات ليس على الصعيد الخليجي والعربي فحسب بل حتى على الصعيدين الاقليمي والدولي، لما لهذه التحالفات من اهمية تسهم في تشكيل الأرضية الملائمة والصلبة في حلحلة كافة القضايا ذات التأثير ليس على المستوى الامني والعسكري فحسب، بل تتجاوزها على المستويات الاقتصادية والسياسية والجغرافية وغيرها، والسعي لخلق رؤية واضحة لاهم وابرز التحديات والتي تواجه دول المجلس والتي بدورها ستحل تلقائياً (بفضل الاتحاد) محل الرؤى الفردية لكل دولة على حدة، و العمل على ايجاد بدائل توافقية تتناسب مع التوجهات والخطط العامة لدول الاتحاد.

وختاماً، ثمنت رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والامن الوطني بمجلس النواب مشاركة ورعاية سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء، ومشاركة صاحب السمو الملكي الامير تركي الفيصل بن عبدالعزيز آل سعود رئيس مجلس ادارة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، لاحتضانهم الكريم لمثل هذا المؤتمر المهم التي يؤكدان من خلاله مما لا يدع مجالاً للشك ايمانهم الراسخ و الاكيد بأهمية الامن الاقليمي وأمن منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالخصوص، والحاجة للنهوض بهم خاصة في ظل الظروف والمتغيرات الحالية التي تطغى على الساحتين العالمية والعربية على حد سواء.

سيذهب لصالح المشاريع الاجتماعية
تشريعية النواب تقر «دستورية» استقطاع 1 % من الشركات

صرح النائب أحمد الملا أن اللجنة التشريعية والقانونية أقرت في اجتماعها صباح أمس السلامة الدستورية لمشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية، الصادر بالمرسوم بقانون رقم (46) لسنة 2002م، المرافق للمرسوم رقم (124) لسنة 2011، كما أقرت السلامة الدستورية الاقتراح بقانون بشأن استقطاع مبلغ 1٪ من الشركات والمؤسسات التي حققت أرباحاً لدعم المشاريع والبرامج الاجتماعية ومن ضمنها دعم الفئات المستحقة للضمان الاجتماعي.

وفي شأن مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات الصادر بالمرسوم بقانون (15) لسنة 1976 المرافق للمرسوم الملكي رقم (1) لسنة 2012 والمحال إلى اللجنة بصفة غير أصلية، أشار الملا إلى أن اللجنة ارتأت عدم دستورية هذا القانون وذلك لوجود شبهة دستورية في المادة 19 (د) والمادة 20 (ج-د) وتمت تدوين الملاحظات بشأنه وإحالته للجنة المختصة.

وأضاف الملا أن اللجنة قررت تأجيل مناقشة مشروع قانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (54) لسنة 2002م بشأن اللائحة الداخلية لمجلس النواب (المعد في ضوء الاقتراح بقانون المقدم من مجلس النواب وذلك لحين الانتهاء من التعديلات الدستورية المحالة إلى مجلس النواب، مشيراً إلى أن هناك عدد من البنود والتعديلات متماثلة ومتصلة بعدد من التعديلات الدستورية لذا ارتأت اللجنة تأجيل النظر فيها لحين استكمال التعديلات الدستورية.